Copyright © King Saud University

قوله من منع في ذي الاثنين اذا تقرر ذلك فعلى الراي الاول وهو اعمال الثاني المختار
لقربه يضمر فاعل العامل الاول طبق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كما في قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني بغير جميل من خليلي مهمل فاعمل
الثاني وجعل فاعل الاول ضميرا موافقا للظاهر في كونه جماعة المذكرين دون الحذف
لان الفاعل لم يثبت حذفه قلت وهذا انما هو فيما اذا كان رافع الفاعل غير مصدر كما
لمثال المذكور واما اذا كان الرافع له مصدرا فلا مانع من الحذف على ما هو مقرر في بابه
نحو اعجبني قيام وقعود الزيدان خلافا للكسائي في تجويزه حذفه تمسكا بقوله
تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب تعفق تغيب والارطى شجر ويريد
غلبت والنبل السهام اسم جمع والكليب جمع كلب ككعيد وعبيد يريد ان تلك التي اريد
صيدها تغيب لها رجال بالشجر ورموها بالسهام وارسلوا عليها الكلاب فغلبت الجميع
وفاتتهم ووجه الاستدلال ان تعفق واراد توجها الى فاعل ولم يقل تعفقوا ولا
ارادوا فلزم حذف الفاعل اعمل الاول او الثاني والذي قرا الكسائي عند من الاضمار
قبل الذكر اسهل مما صار اليه من حذف الفاعل ضرورة ان الاول ثبت يقينا في مواضع
من كلام العرب بخلاف الثاني ويحذف المفعول لانه فضلة يحذف في السعة فكيف اذا
احوج اليه لزوم الاضمار قبل الذكر اذ استغني عنه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول
ضربته واكرمني زيد فان قلت ما تصنع بقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا
فكن للغيب احفظ للود قلت هو ضرورة عند الجمهور وجائز على قلة عند غيرهم والا
يستغن عنه لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر اظهر ولم يحذف ولا اضمره
الاول فلما هو مقرر في بابه من امتناع الحذف على ما هو المشهور عندهم وسياتي تحقيقه
انشاء الله واما الثاني فلانه اضمار قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يغتفر بعد
تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار وللرضي في هذا المحل كلام طويل على الشافية
وهو اختيار اعمال الاول لسبقه على ما هو راي الكوفيين يضمر فاعل الثاني اجماعا
لانه

لانه ليس فيه اضمار قبل الذكر اذ المتنازع فيه من حيث كونه معمولا للاول كما هو من
السبيل مقدم على الثاني تقديرا وان تاخر عنه لفظا لا يضر لجواز عود الضمير على المتقدم
تقديرا وان تاخر لفظا كما في ضرب غلامه زيد ويضمر ايضا المفعول على الوجه المختار
اذ لا اضمار فيه قبل الذكر فامكن الاضمار والمعنى عليه وكان ادل على المعنى وابقى للالتباس
فلذلك اختير قال الواو ويجوز حذفه لانه فضلة كما يجوز ان تقول ضربت وضربني عبدالله تذكر المفعول
واستشهدوا على ذلك بقول العيني بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعمل
الاول وهو يعشي وحذف مفعول الثاني وهو لمحوه وقد صرح بعضهم بامتناع الحذف في
ذلك لما فيه من تهيئة الفعل العامل للعمل وقطعه عنه قال والبيت ضرورة قلت والقياس
على جواز ضربت من غير ذكر مفعول لا يجري لقيام الفارق كما عرفت ولذا اي ولكون
ان اضمار المفعول عند اعمال الاول هو الوجه المختار حكم باعمال الثاني في قوله تعالى
اتوني افرغ عليه قطرا وقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه فانه لو لم يكن الثاني هو المعمل لكان
العامل هو الاول ويلزم حينئذ ارتكاب غير المختار من حذف المفعول دون اضماره وانما
ذكر المؤلف هذين المثالين القرانيين ليقيم حجة البصريين على الكوفيين في اختيار اعمال
الثاني وذلك لانهم اتفقوا عند اعمال الاول على اختيار اضمار مفعول الثاني فكانت
الايتان دليلا للبصرية على ان الاولى هو اعمال العامل الثاني والا كان القران الذي
هو افصح كلام جائيا على غير الوجه المختار ولا ينبغي ارتكابه فيترجح قول البصري الا
بمانع استثناء مفرغ في الاحوال اي ويضمر المفعول على المختار ملتبسا بكل حال الا حال
كونه ملتبسا بمانع فيظهر حينئذ ولا يضر كون التفريغ في الموجب لاستقامة المعنى
ويحتمل ان يكون قوله ويضمر المفعول منفيا او لا بالنفي اي ولا يظهر فلا اشكال كحسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فههنا اعمل الاول ولم يجز اضمار منطلقين
الذي هو ثاني مفعولي العامل الثاني لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول
اذ هما مبتدا وخبر في الاصل يخالف المعود اليه وهو قوله منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق